

Distr.
GENERAL

ICCD/COP(8)/CST/2/Add.1
11 July 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثامنة

مدريد، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت
تحسين كفاءة وفعالية لجنة العلم والتكنولوجيا
التقرير النهائي لفريق الخبراء

تقرير الاجتماع الخامس لفريق خبراء
لجنة العلم والتكنولوجيا

مذكرة من الأمانة*

إضافة

معايير ومؤشرات رصد وتقييم التصحر

موجز

حاول فريق خبراء لجنة العلم والتكنولوجيا، استجابةً لطلب من مؤتمر الأطراف، أن يبيّن كيف يمكن استخدام القدر الكبير من المعلومات المتاحة عن المعايير والمؤشرات استخداماً أفضل على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي أو الإقليمي، لأغراض الرصد والتقييم في إطار الاتفاقية. وإذ يقترح الفريق استراتيجية منخفضة التكلفة لتحسين عملية الإبلاغ، وبالتحديد الموجز القطري، فإنه يتطلع إلى أن تحقق الأطراف، حال اعتماد الاستراتيجية، استفادة كاملة من الموجزات القطرية بوصفها أدوات مفيدة للغاية. وسيكون ذلك بمثابة خطوة أولى نحو وضع إطار أجدى للمعايير والمؤشرات في إطار الاتفاقية.

وتسلط هذه الوثيقة الضوء على المساعدة التي يمكن أن يوفرها اتباع نهج تحليلي عملي المنحى لفهم عمليات التصحر في تطوير نظام فعال لرصد وتقييم تنفيذ برامج العمل الوطنية. ولذلك فبوسعها أن تساعد في تحديد مؤشرات لتأثير برامج العمل الوطنية ترتبط بمؤشرات الحالة الدينامية للتصحّر واتجاهاته. وفي هذا المسعى، تقدم الوثيقة مفهوماً وأهدافاً ملموسة ومقترحاً لوضع موجزات قطرية محسّنة.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب ضيق الوقت المتاح بين الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١ مقدمة - أولاً
٣	٦-٣ المنظور التاريخي - ثانياً
٤	٨-٧ خصوصية المعايير والمؤشرات في نهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - ثالثاً
٤	٣٧-٩ المنهجيات المستخدمة - رابعاً
٥	١٤-١٠ ألف - مرفق التنفيذ الإقليمي الأول: أفريقيا
٥	١٧-١٥ باء - مرفق التنفيذ الإقليمي الثاني: آسيا
٦	٢١-١٨ جيم - مرفق التنفيذ الإقليمي الثالث: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ..
٧	٢٥-٢٢ دال - مرفق التنفيذ الإقليمي الرابع: شمال البحر الأبيض المتوسط
٧	٢٧-٢٦ هاء - مرفق التنفيذ الإقليمي الخامس: أوروبا الوسطى والشرقية
٨	٣٧-٢٨ واو - التقييمات العالمية
١٠	٤١-٣٨ خامساً - هل المعلومات المتعلقة بالمعايير والمؤشرات متوفرة؟
١١	٥١-٤٢ سادساً - إطار التشغيل الحالي
١١	٤٧-٤٣ ألف - الموجزات القطرية
١٢	٤٩-٤٨ باء - توصيات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الخامسة
١٣	٥١-٥٠ جيم - الحاجة إلى تحقيق الاتساق والترابط
١٣	٧١-٥٢ سابعاً - السبيل المقترح للمضي قدماً
١٣	٥٥-٥٢ ألف - النطاق
١٤	٦٥-٥٦ باء - المفهوم
١٦	٦٧-٦٦ جيم - الغرض
١٨	٧١-٦٨ دال - الإجراءات الاستراتيجية المتخذة حتى انعقاد الدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف
١٨	٧٥-٧٢ ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١- إن مؤتمر الأطراف، إذ لاحظ في مقرره ١٧/م-٧، ما يقوم به فريق خبراء لجنة العلم والتكنولوجيا، من عمل للمساعدة على تطوير نُظم مناسبة من المعايير والمؤشرات لرصد التصحر وتقييمه، طلب من هذا الفريق أن يعطي الأولوية القصوى لعمله في هذا المجال مع مراعاة جميع المبادرات ذات الصلة. كما طلب مؤتمر الأطراف من فريق الخبراء أن يولي عناية خاصة للنُهُج المتكاملة القائمة على المشاركة في معالجة نُظم المعايير والمؤشرات الخاصة برصد وتقييم جوانب التصحر الاجتماعية - الاقتصادية والفيزيائية - الاحيائية. وتعرض هذه الوثيقة التقرير الذي أعده الفريق.

٢- ويتمثل هدف هذا التقرير في بيان كيف يمكن استخدام القدر الكبير من المعلومات المتاحة عن المعايير والمؤشرات استخداماً أفضل على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي أو الإقليمي، لأغراض الرصد والتقييم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وإذ يقترح الفريق استراتيجية منخفضة التكلفة لتحسين عملية الإبلاغ، وبالتحديد الموجز القطري، فإنه يتطلع إلى أن تحقق الأطراف، حال اعتماد الاستراتيجية، استفادة كاملة من الموجزات القطرية بوصفها أدوات مفيدة للغاية. وسيكون اعتماد الاستراتيجية بمثابة خطوة أولى نحو وضع إطار أجدى للمعايير والمؤشرات في إطار الاتفاقية.

ثانياً - المنظور التاريخي

٣- تشير الاتفاقية إلى أنواع مختلفة من المؤشرات التي يمكن وضعها وهي: المعايير والمؤشرات التي تهدف لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية (المادة ١٠)، ومؤشرات تأثير التصحر والجفاف وتردي الأراضي (المادة ١٦). وتسلط المادة ١٦ الضوء على أهمية تكامل وتنسيق جمع البيانات وتحليلها لضمان مراقبة منهجية لتردي الأراضي في المناطق المتأثرة.

٤- وأثناء الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في عام ١٩٩٧، قُدِّم تقرير (A/AC.241/INF.4) اقترح مؤشرات لرصد عمليات تنفيذ الاتفاقية وتضمن مجموعة أولى من التوصيات بشأن وضع مؤشرات للتأثير لاستخدامها في عملية الإبلاغ عن تنفيذ برامج العمل الوطنية. واستُكمل هذا العمل بإنشاء فريقين مخصصين أسهما بعناصر مشتركة لوضع منهجية لتحديد (ICCD/COP(1)/CST/3/Add.1) وتنفيذ (ICCD/COP(2)/CST/3/Add.1) مؤشرات التأثير.

٥- ويعرض الجدول التالي مقررات ووثائق مؤتمر الأطراف التي تشير بصورة مباشرة إلى المعايير والمؤشرات.

٦- ومن الجدير بالذكر أن التحليل الذي أجراه فريق الخبراء للتقارير الوطنية، وقدمه إلى الدورتين الثالثة والخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، قد خلص إلى ضعف استخدام المعايير والمؤشرات على المستوى الوطني. وقد حدث ذلك رغم أن هذه المسألة قد حُددت كأولوية منذ الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، ورغم أن مؤتمر الأطراف قد طلب مراراً من البلدان الأطراف أن تجرب المعايير والمؤشرات وأن تقدم إليه تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذها. ويبدو حتى الآن أن جميع هذه المبادرات لم تسمح بتحقيق توافق آراء بين البلدان الأطراف، وبالتالي فلا تزال هذه المسألة مدرجة على جدول أعمال لجنة العلم والتكنولوجيا لمواصلة بحثها.

جدول - مقررات ووثائق مؤتمر الأطراف التي تشير بصورة مباشرة إلى المعايير والمؤشرات

الدورة السابعة	الدورة السادسة	الدورة الخامسة	الدورة الرابعة	الدورة الثالثة	الدورة الثانية	الدورة الأولى	
١٧	١٧	١١	١١	١١	١٦	٢٢	المقررات المتعلقة بالمعايير والمؤشرات
١٥، ٨، ٤، ١، ٢٠		٣	١٠				المقررات التي تشير إلى المعايير والمؤشرات
ICCD/ COP(7)/ CST/6	ICCD/ COP(6)/ CST/5	ICCD/ COP(5)/ CST/7	ICCD/ COP(4)/ CST/5	ICCD/ COP(3)/5/ Add.2	ICCD/ COP(2)/ CST/3 ICCD/ COP(2)/ CST/3/ Add.1	ICCD/ COP(1)/ CST/3 ICCD/ COP(1)/ CST/3/ Add.1	الوثائق/التقارير

ثالثاً - خصوصية المعايير والمؤشرات في نهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

٧- تشكل برامج العمل الوطنية الإطار الاستراتيجي العام لتنفيذ الاتفاقية على المستوى القطري. فبعد تقييم ظروف البلد الطرف، يُصاغ برنامج العمل الوطني لتحديد مجموعة من الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها سعياً لمكافحة التصحر. وبالنظر في المعايير والمؤشرات المرتبطة بعمليات التصحر، حُدِّت نُظُم الرصد والتقييم والإنذار المبكر بوصفها جزءاً لا يتجزأ من النهج الشامل لفهم العوامل السببية والخصائص المكانية والزمانية لعمليات الجفاف والتصحر. ويظهر من المبدأ التوجيهي للاتفاقية أن تقييم التصحر على فترات دورية ينبغي أن يكون شرطاً أساسياً لتنفيذ برامج العمل الوطنية وتحسينها باستمرار، بحيث تستند إلى معرفة سليمة ومتجددة بالعملية. وإلى جانب هذه المعرفة السليمة بالعملية، ينبغي رصد تأثير برامج العمل الوطنية بعناية لتقييم مدى نجاح الاستراتيجيات والأنشطة المضطلع بها في مكافحة التصحر.

٨- ويستند التقييم في أحسن الأحوال إلى تحديد المؤشرات الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية - الاقتصادية الملائمة. ومن الضروري وضع نهج تصاعدي، يعتمد على المعارف المحلية على نحو يسمح بالحصول على مؤشرات تستطيع المجتمعات المحلية فهمها وتطبيقها، مع مراعاة الظروف الخاصة بالبلد الطرف المعني.

رابعاً - المنهجيات المستخدمة

٩- يمكن النظر إلى المؤشرات بشكل عام بوصفها تدابير مستخدمة لتحديد أداء الوظائف والعمليات والنتائج، على مر الزمن. ولذلك فإن اختيار المؤشرات هي عملية ترتبط بمنظور ما ولكنها لا تمثل منظوراً في حد ذاتها. ويعني ذلك أنه يتعين أن يوجد نهج مفاهيمي محدد لمعالجة التصحر يعتمد عليه في توجيه عملية اختيار المؤشرات واستخدامها. وبهذا المعنى،

تكون المؤشرات مستقلة ويمكن استخدامها بمختلف النهج وفقاً لمختلف الأهداف. ويبدو من الواضح أن مؤشرات مختلفة قد استُخدمت خلال الأعوام الثلاثين الماضية أو لفترة أطول، حتى قبل بلورة المنهجيات.

ألف - مرفق التنفيذ الإقليمي الأول: أفريقيا

١٠ - يشارك العديد من بلدان أفريقيا الشمالية بنشاط في تنفيذ الاتفاقية ووضع مؤشرات رصد التصحر واستخدامها. وتُصنّف المؤشرات بشكل عام بواسطة نموذج الضغط - الحالة - الاستجابة - التأثير (PSRI). وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما تُعرض المؤشرات بواسطة منتجات مفصلة، كالخرائط، التي تبيّن أنواع المنتجات المنشودة على الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي.

١١ - وتقدم دراستان إفراديتان مثلاً جيداً على استخدام المنهجيات المنسقة لجمع البيانات ومعالجتها. فقد استخدمت بعض البلدان كما استخدم مشروع نظام المعلومات المتعلقة بالتصحر لبلدان البحر الأبيض المتوسط نفس المنهجية التي يستخدمها مشروع التصحر واستخدام الأراضي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لصياغة خرائط المناطق المعرضة للتصحر. أما على الصعيد الإقليمي، فبغية مقارنة الملاحظات المحلية، ينفذ مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل في أفريقيا برنامج شبكة مرصد المراقبة البيئية الطويلة الأمد بهدف وضع مؤشرات محلية لها نفس المعنى وبالتالي نفس التفسير. ويظهر هذان المثالان أهمية إتاحة منهجيات موحدة ومنسقة لمقارنة النتائج على نطاق أوسع (دون إقليمي وإقليمي).

١٢ - ومن المهم تسليط الضوء على الجهود المبذولة في المنطقة دون الإقليمية لتنسيق النهج بغية تنفيذ برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية على السواء. ففي الجنوب الأفريقي، توجد مشاريع بحث جيدة تنتج معلومات مقنعة بشأن المؤشرات (تمّ تحديد حوالي ٢٢٥ مؤشراً مختلفاً). ومن الصعب تحليل النتائج المحققة بعمق بسبب شدة تباينها.

١٣ - وتنوع المؤشرات التي يقترحها مختلف البلدان يسترعي الانتباه. فنادرًا ما يُستخدم أحد المؤشرات في أكثر من بلد واحد. والمؤشرات الخاصة برصد شتى جوانب هطول الأمطار وخصائص التربة هي أكثر المؤشرات المقترحة شيوعاً. ويشير ذلك إلى وجود تفاوت واسع بين البلدان في مسائل التصحر التي تحظى بالأهمية، مما يجعل من الصعب وضع مجموعة أساسية "عالمية" واحدة لمؤشرات التصحر. ولم تنفذ البلدان المؤشرات المقترحة إلا في حالات قليلة.

١٤ - أما على الصعيد الإقليمي، فقد أُطلقت المبادرة المطروحة في إطار شبكة البرامج المواضيعية الرابعة، بشأن "الرصد الإيكولوجي، ورسم خرائط الموارد الطبيعية، والاستشعار عن بعد، ونظم الإنذار المبكر" في تونس العاصمة، بتونس، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. والجهة المنسقة لهذه المبادرة هي المنظمة الأفريقية لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد (www.oact.dz).

باء - مرفق التنفيذ الإقليمي الثاني: آسيا

١٥ - جمعت شبكة البرامج المواضيعية الأولى لمنطقة آسيا، التي يدعمها ٢٢ بلداً من مرفق التنفيذ الإقليمي الثاني، مجموعات مشتركة من المعايير والمؤشرات لرصد تقييم التصحر في منطقة آسيا. وأسفر ذلك عن تجربة وضع خريطة

إقليمية للتصحر بمقياس ١/٠٠٠ ٠٠٠/٤ للمرة الأولى. والواقع أن العديد من بلدان آسيا اضطلعت بأنشطة رصد للتصحر على الصعيد الوطني وفي المناطق الرئيسية بشكل منفصل عن شبكة البرامج المواضيعية الأولى. وأنشأ العديد من البلدان نظاماً وطنياً للرصد والمراقبة والمعلومات لتقييم حالة التصحر واتجاهاته. وبخلاف بعض محطات المراقبة الأرضية، أمكن الحصول على المعلومات على النطاق القطري من صور السواتل التي تم التحقق منها على الأرض لأغراض رصد التصحر <www.unccd.int/actionprogrammes/asia/regional/tpn1/menu.php>.

١٦- وقد تكون للمعلومات المتاحة أهمية حقيقية بالنسبة لمنهجية تقييم التصحر. وقد اكتمل إنشاء نظام للتقييم المستند إلى درجة التصحر، بالإضافة إلى المنهجية الإقليمية لتقييم تصحر الأراضي. كما تركز مشاريع البحث جهودها على وضع خرائط التصحر.

١٧- ويمكن الحصول على معلومات وصفية بشأن السياق البيئي (الضغط السكاني، التحضر السريع، الموارد الطبيعية، إلخ) في مختلف المناطق دون الإقليمية، ولكن لا توجد معلومات واضحة عن كيفية استخدام صناع القرار للمؤشرات في مختلف البلدان ولا عن كيفية استخدام هذه المؤشرات لتنفيذ برامج العمل الوطنية. وأحياناً، يواجه اختيار المؤشرات قيوداً تتعلق بتوافر التكنولوجيا والهيكلة الأساسية لجمع وقياس ومعالجة البيانات اللازمة لوضع مؤشر معين. ويمكن معالجة معظم المؤشرات عن طريق الاستشعار عن بعد، ويمكن عرضها بالتالي بصور السواتل.

جيم - مرفق التنفيذ الإقليمي الثالث: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٨- يتوفر قدر كبير من المعلومات عن المعايير والمؤشرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتاح قوائم عديدة بالمؤشرات في كل بلد من بلدان المنطقة. وتباين منهجيات جمع البيانات ومعالجتها ولم يتم التوصل بعد إلى منهجية واحدة لتقييم التصحر. وثمة حاجة ماسة لإنشاء نظم دائمة لرصد وتقييم كل من العمليات المؤدية إلى التصحر وآثار الجفاف، من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات.

١٩- وقد استخدمت الدراسات التي أجريت في المنطقة الإطار الدولي لـ "القوى المحركة - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة" لتصنيف المؤشرات. وتتعلم هذه المؤشرات بشكل أساسي بالجوانب الفيزيائية - الاحيائية بسبب صعوبة الحصول على المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الأقل عدداً.

٢٠- أما بالنسبة لنطاقات العمل السائدة في المعايير والمؤشرات المحددة والمطورة، فإن النطاقات الوطنية تهيمن على حساب النطاقات المحلية. ولكن ذلك مفهوم بالنسبة لنطاق التجارب التي أجريت في المنطقة والتي، كما ذكر آنفاً، كانت موجهة نحو تنظيم وتوطيد برامج العمل الوطنية في البداية كي تركز فيما بعد على نطاقات عمل أقل اتساعاً (المحلية). ورغم هيمنة نطاقات العمل الوطنية في المنطقة، فإن الجهات الفاعلة المعنية تبذل قصارى وسعها لتصميم مؤشرات قائمة على المشاركة انطلاقاً من الأنشطة الأولى المضطلع بها مع السكان المحليين. وفي الوقت ذاته، عززت تحالفات العمل بين القطاعات العلمية والحكومية وغير الحكومية. ولا توجد أمثلة على وضع مؤشرات التأثير على صعيد برامج العمل الوطنية.

٢١- وأطلقت شبكة البرامج المواضيعية الأولى لهذه المنطقة في غواتيمالا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، واستضافتها الأرجنتين (<www.unccd-deselac.org/english/tpn/tpn1.htm>). واقترح مشروع مصرف البلدان

الأمريكية لعام ٢٠٠٣ بشأن "وضع منهجية موحدة لتقييم التصحر في أمريكا اللاتينية" قائمة تتألف من ٤٣ مؤشراً (فيزيائياً - أحيائياً واجتماعياً - اقتصادياً) حددتها وأقرتها ٦ بلدان. وصدقت جهات التنسيق الوطنية على تلك المؤشرات.

دال - مرفق التنفيذ الإقليمي الرابع: شمال البحر الأبيض المتوسط

٢٢ - استناداً إلى استعراض كامل لبرامج العمل الوطنية للبلدان المشاركة في مكافحة التصحر في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط (البلدان المتأثرة وغير المتأثرة)، يتجلى وجود اهتمام كبير في هذه البلدان بفهم عمليات التصحر فهماً أفضل. وهناك العديد من المؤشرات المتاحة ولكن البيانات المتعلقة بكميتها ليست متاحة دوماً. وهناك تباين كبير في مجال وضع الخرائط الخاصة بمخاطر التصحر. وتفتقر المعايير إلى تعريف واضح في كثير من الأحيان.

٢٣ - ومن المهم التشديد على أنه رغم قيام بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط بوضع مشاريع بحثية جيدة ومؤشرات عديدة، فإن هذه المشاريع والمؤشرات لا تنفيذ كثيراً صناعات القرار. فالروابط ضعيفة بين المؤشرات والطلب. وأصحاب المصلحة لا يأخذونها بالاعتبار لدى تنفيذ مشاريع البحوث على الصعيد الوطني و/أو المحلي، رغم استناد المشاريع الأوروبية أكثر فأكثر إلى الطلب. والواقع أن أصحاب المصلحة كثيراً ما يشاركون في تقييم المؤشرات في المرحلة الأخيرة (في إطار مشروع DesertLinks على سبيل المثال) ويمكن أن يستنتج من ذلك أن المؤشرات المطورة من وجهة نظر علمية لا يمكن أن تلي حقيقة احتياجات المستخدمين ومديري الأراضي.

٢٤ - وثمة حاجة لسد الثغرة بين مشاريع البحث وعملية صنع القرار. وفي ضوء التطور التكنولوجي في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، تبدو مكافحة التصحر في هذه البلدان "مشكلة تتعلق بالبحث" أكثر منها "مشكلة تتعلق بالتنمية المستدامة".

٢٥ - وبالتزامن مع مبادرات البحث التي تهدف إلى تحديد معايير ومؤشرات مناسبة للمنطقة، طُرحت مبادرات أخرى تهدف إلى تعزيز توافر البيانات وإمكانية الحصول عليها وتعميمها، واعتماد معايير مشتركة للرصد، وإنشاء قواعد بيانات. وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوروبية، كثيراً ما يشكل توافر البيانات وإمكانية الحصول عليها وقابليتها للمقارنة العقبة الحقيقية أمام الرصد البيئي، وهو الأمر الذي تجب مراعاته لدى اختيار المؤشرات الفعالة.

هاء - مرفق التنفيذ الإقليمي الخامس: أوروبا الوسطى والشرقية

٢٦ - يبدو أن لدى معظم بلدان منطقة أوروبا الوسطى والشرقية قواعد بيانات ونظم رصد جيدة تغطي الجوانب الفيزيائية - الأحيائية، كالغطاء النباتي، والتربة، وتعرية التربة، والهيدرولوجيا، والقحولة، ونوعية الهواء، ولا يتيح معظمها سوى تحليل شامل ووصفي للحالة الفيزيائية - الأحيائية للتصحر. بيد أن بعض البلدان قد طورت نظماً أكثر تكاملاً للتقييم والرصد على المستوى الوطني، وذلك عن طريق إدراج البيانات الاجتماعية - الاقتصادية المتاحة، وبالتحديد فيما يتعلق بإدارة الجفاف.

٢٧ - وتتوفر الموارد البشرية والخبرة ومجموعات البيانات والتكنولوجيات والمؤسسات والمنظمات في هذه المنطقة، ويمكن أن تتيح تطويراً أسرع لنظم رصد وتقييم ملائمة ومتكاملة.

واو - التقييمات العالمية

١- مشروع تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة

٢٨- يتمثل هدف مشروع تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة في تقييم أسباب ترديها وحالة هذا التردّي وتأثيره بغية تحسين عملية اتخاذ القرارات لأغراض التنمية المستدامة في المناطق الجافة على الصّعد المحلي والوطنية ودون الإقليمية والعالمية، ولتلبية احتياجات الجهات المعنية بتنفيذ برامج العمل المدرجة في إطار الاتفاقية. وقد أنشئ مرفق أولي لتهيئة المشروع من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- (أ) استعراض وتوليف البيانات والمعلومات ذات الصلة بتهيئة تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة؛
- (ب) استنباط نُهج وأساليب متكاملة لتقييم تردي الأراضي واختبارها وتنقيحها؛
- (ج) تطوير القدرات وإقامة الشبكات اللازمة لتقييم تردي الأراضي؛
- (د) إجراء دراسات رائدة لضبط واختبار أساليب تقييم تردي الأراضي في بلدان مختارة؛
- (هـ) وضع استراتيجيات لتبليغ المعلومات والشراكة التنفيذية والتمويل المشترك؛
- (و) إعداد موجز وثيقة مشروع مرفق البيئة العالمية.

٢٩- وخلال السنة الأولى من مشروع تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة، وضع المشروع، بالتعاون مع شركاء وطنيين، مجموعة مؤشرات تتضمن الحد الأدنى من المؤشرات التي يمكن قياسها على المستويين المحلي والعالمي، والتي تتيح الاستقراء على هذين المستويين. وأعدّ أيضاً دراستين نموذجيتين، إحداهما في الصين والأخرى في كينيا، تتعلقان بتقييم تردي الأراضي باستخدام الاستشعار عن بعد استناداً إلى تحليل مجموعة طويلة الأجل من بيانات المؤشر الموحد للغطاء النباتي. وفي البلدان الستة الرائدة التي تجري فيها التجربة (الأرجنتين، وتونس، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والصين، وكوبا)، جرى استعراض مجموعات البيانات المتاحة.

٢- تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية

٣٠- أتاح تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية إجراء تقييم نظري لخدمات النظم الإيكولوجية لعشرة نظم إيكولوجية رئيسية على الصعيد العالمي، أحدها الأراضي الجافة. واستناداً إلى هذا العمل، استُنتج من تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية أن الإنتاجية الأولية تمثل أهم خدمات النظم الإيكولوجية الداعمة في الأراضي الجافة، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاجية الخدمات الرئيسية الأخرى لتلك النظم الإيكولوجية في الأراضي التي تُمارس فيها الزراعة البعلية. وفي الوقت ذاته، لاحظ تقييم النظم الإيكولوجية في الخلفية أن التصحر يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية البيولوجية والاقتصادية للأراضي الجافة، فأبرز إسهام التصحر في استمرار تقلص قدرة الأراضي الجافة على إتاحة خدمات النظم الإيكولوجية. وختاماً، لم يُحدّد تقييم النظم الإيكولوجية للألفية مؤشرات في حد ذاتها، وإنما أشار إلى أنه ما دامت الإنتاجية الأولية هي الخدمة الرئيسية للنظم البيئية في مناطق الزراعة البعلية فإن تقييم

التصحّر في تلك المناطق، في سياق تقييم النظم الإيكولوجية للألفية، ينبغي أن يستند إلى رصد طويل الأجل لتقدير الخسائر الدائمة من حيث الإنتاجية الأولية.

٣١- والتصحر عملية تشمل سلسلة معقدة من الأسباب والآثار التي تجمع بين عوامل بيوفيزيائية وأخرى اجتماعية. ويتطلب فهم الظاهرة بذل جهد كبير لاستيعاب العناصر الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية المتعلقة بالموقع المعني.

٣٢- وفي سياق هذا المسعى، قام مشروع تقييم تردي الأراضي في المناطق القاحلة، وبرنامج تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، وبرنامج الإدارة المستدامة للأراضي التابع لمرق البيئية العالمية، باعتماد تحليل يستند إلى نموذج "القوة المحركة - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة"، الذي يتيح آلية شاملة لتحليل المشاكل البيئية. ويمكن تناول تدابير الاستجابة (أي تغيير استراتيجيات أو سياسات إدارة الموارد الطبيعية) في أي مرحلة بغية التأثير على المسببات وعوامل الضغط، وعلى حالة الموارد الطبيعية وأسباب العيش في نهاية المطاف.

٣٣- ومُفاد إطار نموذج "القوة المحركة - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة" أن القوى المحركة تمارس ضغوطاً على البيئة وأن هذه الضغوط يمكن أن تُحدث تغييرات في حالة البيئة أو ظروفها. والتأثيرات اللاحقة على الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية والبيوفيزيائية تتيح للمجتمع الاستجابة عن طريق وضع أو تعديل السياسات والبرامج البيئية والاقتصادية بهدف منع الضغوط أو الحدّ منها أو تخفيف وطأتها. وقد تمثل المؤشرات أدوات قوية تساعد في تحديد ورصد العلاقات ضمن النموذج السالف الذكر، سواء في مرحلة التقييم، أو لاحقاً عند صياغة السياسات وتنفيذها. ويتيح الإطار آلية شاملة لتحليل المشاكل البيئية، والترابطات المتداخلة بين عناصر النموذج، وفعالية الاستجابات التصحيحية، وذلك عن طريق آليات للتغذية المرتدة.

٣٤- ويتعين استكمال هذا الإطار التحليلي بتقييم متكامل، أي من خلال عملية ترمي إلى معالجة المسائل المعقدة استناداً إلى اختصاصات علمية متنوعة، مع إشراك الجهات الفاعلة الاجتماعية على الصعيد المحلي و/أو الإقليمي و/أو الوطني. وتتوقف مستويات المشاركة على المسألة المُقيّمة ونطاقها وتفاعلها مع النظام الإيكولوجي، وعلى المستوى القياسي المكاني الذي تدور فيه المسألة (مستوى محلي و/أو إقليمي و/أو عالمي). والهدف هو تحسين نظرة المجتمع إلى التفاعلات البيئية، والإسهام في بلورة تغييرات اجتماعية - بيئية، وبالتالي تعزيز قنوات الاتصال بين العلم والسياسة. ويتمثل الحل في نهاية المطاف في حَمْل صانعي القرارات على توخي النتائج مع مراعاة الأطراف المتأثرة بالقرارات المتخذة. ويتعين اتباع هذه المنهجية من خلال عملية شفافة ومنفتحة على الأطراف المشاركة فيها.

٣٥- ويجب أن يتيح التقييم المتكامل الدعم العلمي والتقني اللازم لصياغة القرارات السياسية، بما في ذلك على صعيد الإدارة الاجتماعية والتقنية والسياسية. ويتعين تكييف المعلومات على النحو الصحيح لكي يتم تبليغها مع مراعاة مستوى صانعي القرارات والأطراف الفاعلة الاجتماعية المنخرطة في العملية. وتقوم العملية على التخطيط التشاركي والتقييم المتكامل، بما يتيح إشراك الجهات الفاعلة في الأراضي المتأثرة بالتصحّر، ولا سيما المجتمعات المحلية وصانعي القرارات. ويمكن تركيز توجه العملية على المستويات المحلية و/أو الإقليمية و/أو الوطنية، على اعتبار فعاليتها في جمع المؤشرات على المستوى الوطني، مع إعطاء الأولوية للمشاكل القائمة والأهداف المحددة، وتحديد التدابير وفرضيات التأثير، وكذلك تحديد التدابير اللازمة في نظام التقييم والرصد.

٣٦- وخلال العقود الماضية، قام كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، وغيرها من المؤسسات والمنظمات بوضع أساليب متكاملة سعياً منها إلى إيجاد تكامل بين القطاعات الاقتصادية والبيئية. ومن شأن هذا التوجه ذي المنحى العملي والتشاركي حيال الرصد والتقييم أن يكون دعامة لأسلوب ملموس في العمل، وأن يتوافق مع توصيات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الخامسة.

٣٧- ويمكن استخدام هذا الإطار الشامل للتحليل والتقييم في رصد وتقييم عمليات التصحر، وفي رصد وتقييم تأثير تنفيذ برامج العمل الوطنية. لكن هذه المنهجيات ليست فريدة من نوعها، ولا ينبغي أن يحول إعمالها على نطاق واسع دون قيام البلدان بتحديد منهجيات أكثر وجاهة بالنسبة لأنشطتها. وكثيراً ما تُستخدم أطر التحليل هذه إلى جانب أساليب منهجية مثل نهج النظم الإيكولوجية (مشروع تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة)، أو نهج خدمات النظم الإيكولوجية (مثل تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية)، أو نهج أسباب المعيشة المستدامة، وهي النهج الأكثر استخداماً في الوقت الراهن من بين الأساليب المنهجية.

خامساً - هل المعلومات المتعلقة بالمعايير والمؤشرات متوفرة؟

٣٨- يقدم مختلف البرامج والمشاريع والمبادرات أدلة كثيرة على توفر المعلومات عن المعايير والمؤشرات، إلى جانب الاستخدامات المتعلقة بها. ولم تتمكن البلدان الأطراف لحد الآن سوى من التوصل إلى اتفاق بشأن العناصر المشتركة لمنهجية لتحديد المعايير والمؤشرات وتنفيذها ضمن إطار الاتفاقية. ومع ذلك، فقد أُخذت أولى الخطوات المهمة على الصعيد الإقليمي فيما يخص وضع نظم مشتركة للمعايير والمؤشرات. وأنجزت أعمال ذات شأن في ميدان استعراض نظم رصد التصحر القائمة (تبادل الخبرات بشأن المؤشرات تبادلاً فعالاً ووضع مفاهيم في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تقدير حالة تدهور الأرض) وتحديد وقياس المؤشرات على المستوى الإقليمي أو العالمي (تقدير حالة تدهور الأرض، مشروع "روابط الصحراء" (DesertLinks)، مرصد الصحراء الكبرى والساحل، نظام المعلومات المتعلقة بالتصحر لبلدان البحر الأبيض المتوسط، وما إلى ذلك).

٣٩- وأفضت بالفعل المبادرات الرامية إلى تحديد خط أساس للمؤشرات التي نُفذت في الأقاليم، إلى إعداد عدة مجموعات مشتركة من المؤشرات القادرة على تحقيق توقعات البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن جميع أنواع المؤشرات اللازمة لتقييم التصحر ورصده متاحة، وبإمكان كل بلد من البلدان الأطراف أن يختار المؤشرات الأساسية التي تناسب الظروف السائدة فيه.

٤٠- وقد يتعذر تنفيذ برامج العمل الوطنية على الصعيد الوطني تنفيذاً فعالاً في حال عدم وضع طريقة ملموسة لرصد وتقييم آثار هذه البرامج وتنفيذها. وعليه، استنبطت بلدان أطراف عديدة نظماً لرصد وتقييم التصحر و/أو آثار تنفيذ برامج العمل الوطنية، تستند إلى معايير ومؤشرات مختلفة. ومع ذلك، لا تزال هذه النظم قيد الإعداد، وهي لا تنطوي غالباً على ممارسات تشاركية، وتواجه عملية إدماج البيانات في نهج متعدد المستويات انطلاقاً من المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى العالمي، صعوبات في هذا الصدد. وينبغي عدم إهمال هذه الخبرات، بل ينبغي بدلاً من ذلك، رفع مستواها وإثرائها وتناقلها من خلال تبادل المعلومات والتكنولوجيات لكي يتسنى لكل بلد طرف تصميم مجموعته الخاصة به من المعايير والمؤشرات اللازمة لتنفيذ برامج العمل الوطنية. ويجب توضيح مضاعفات ذلك على الموارد وتعزيز القدرات.

٤١ - وبناءً على ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود مجموعات معينة من المؤشرات والبيانات ذات الصلة التي تم الاتفاق عليها داخل البلدان وفيما بينها في عدة أقاليم وأقاليم فرعية من العالم، وذلك من أجل رصد وتقييم عملية التصحر وآثار تنفيذ برامج العمل الوطنية على حد سواء. وبإمكان البلدان الأطراف استخدام بعض المؤشرات في تقاريرها المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

سادساً - إطار التشغيل الحالي

٤٢ - عمد مؤتمر الأطراف في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى وضع موضوع المعايير والمؤشرات على رأس جدول الأعمال، بوصفه أكثر الأنشطة استعجالية. وتؤكد المقررات ١/م-٧ و ٤/م-٧ و ٨/م-٧ و ١٥/م-٧ و ١٧/م-٧ و ١٩/م-٧ و ٢٠/م-٧ على نطاق تغطية الموضوع في دورة المؤتمر السابعة. وهناك مسائل رئيسية يمكن تبيينها من مقررات المؤتمر، وهي كالآتي:

- (أ) الحاجة إلى مواصلة إعداد الموجزات القطرية يترافق مع اختيار مجموعة مؤشرات قابلة للقياس مبسطة ومتسقة وفعالة، لتقديم التقارير من جانب البلدان الأطراف المتضررة والبلدان الأطراف المتقدمة؛
- (ب) توجيه طلب إلى فريق الخبراء لتنفيذ برنامج عمله الخاص بالمعايير والمؤشرات، مع إيلاء اهتمام خاص إلى النهج التشاركية والتكاملية المتعلقة بنظم المعايير والمؤشرات، بقصد تحديد أهداف قابلة للقياس ومقيدة بإطار زمني ومحددة التكلفة.

ألف - الموجزات القطرية

٤٣ - من الجدير بالذكر أنه رُحِّب أثناء الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بالموجزات القطرية باعتبارها أداة واعدة لعرض البيانات عن تنفيذ الاتفاقية. ومن شأن الانتقال من مرحلة الحصول على معلومات متقطعة ومشتتة إلى الحصول على إحصاءات منسقة وموثوقة أن يساعد في تعزيز قدرات هيئات التنسيق الوطنية على التقييم، ويسهل أيضاً استعراض عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٤٤ - وتم تحديد أغراض الأدوات على النحو التالي:

- (أ) القيام على نحو تشاركي برصد وتقييم حالة تردي الأراضي ومكافحة التصحر على نحو يشمل البارامترات الفيزيائية - الأحيائية والاجتماعية - الاقتصادية؛
- (ب) ضمان إمكانية مقارنة النتائج على مر السنين في المجالات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاتفاقية؛
- (ج) تعزيز مستوى التأهب وفعالية التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية؛
- (د) تعزيز مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية.

٤٥ - وأنشأ مؤتمر الأطراف بموجب مقرره ٨/م أ-٧ فريقاً عاملاً مخصصاً لتحسين إجراءات تقديم المعلومات، لا سيما على الصعيد الوطني، فضلاً عن جودة وشكل التقارير المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. وكلف الفريق العامل، وفقاً وفقاً لاختصاصاته، بما يلي:

(أ) اقتراح مجموعة مختارة من المؤشرات القابلة للقياس المبسطة والمتسقة والفعالة، لتقديم التقارير من جانب البلدان الأطراف المتضررة والبلدان الأطراف المتقدمة؛

(ب) توضيح دور المعايير والمؤشرات في إعداد التقارير؛

(ج) توضيح دور الموجزات القطرية في تقديم التقارير الوطنية والتحسينات التي يمكن إدخالها على استخدامها.

٤٦ - وعلاوة على ذلك، دعا مؤتمر الأطراف لجنة العلم والتكنولوجيا إلى المضي قدماً في مجال توحيد النظم والبيانات والمعلومات المتعلقة برصد تقييم تردي الأراضي والتصحر، وإلى المساعدة في وضع نماذج موحدة للمؤشرات الفيزيائية - الأحيائية والاجتماعية - الاقتصادية التي ستستخدم في صياغة الموجزات القطرية.

٤٧ - وتكتسي جودة المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعياً أهمية كبيرة بالنسبة للجهود الناشئة المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والرامية إلى تكوين رؤية استراتيجية للموضوع وإلى تجديد أو تحسين إجراءات تبليغ المعلومات وجودة التقارير وأشكالها. والمشكلة لا تكمن في الافتقار إلى المؤشرات، بل في اختيار المناسب منها لبلد طرف معين. ومن الضروري معايرة المؤشرات كما ينبغي على مختلف الصعد من أجل تعزيز كل من تنفيذ برامج العمل الوطنية وتحسين فهم عمليات التصحر.

باء - توصيات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الخامسة

٤٨ - شددت لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الخامسة على ضرورة وضع مؤشرات موجهة نحو تحقيق نتائج على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، وجهت اللجنة نداءين متصلين بالموضوع للقيام بما يلي:

(أ) مواصلة تحديد الانتشار المكاني للفقر بالاقتران مع التشديد على وجود وحدات معنية بالمناظر الطبيعية لتقييم الأثر الذي يحدثه الإنسان في نظم الأراضي، بمشاركة السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمعلومات المرتجعة من المجتمعات المحلية لتطبيق نهج تعالج تردي التربة والتصحر؛

(ب) وضع نظم متكاملة بشأن بارامترات ومؤشرات تقييم مخاطر الجفاف والتصحر ووضع مقاييس لهشاشة الأوضاع لدعم إطار استراتيجي هدفه الحد من قابلية التأثر بالتغيرات البيئية المفاجئة والمتدرجة على السواء. ومن خلال توضيح الصلات السببية على مختلف الصعد، يمكن أن تمكن المؤشرات أصحاب المصلحة الإقليميين والمحليين من التدخل في مجال الأراضي بوعي أكبر.

٤٩ - ويبيّن هذان النداءان حاجة ملحة إلى التحول من الطريقة التقليدية المتبعة في التعامل مع جوانب الرصد والتقييم في إطار اتفاقية مكافحة التصحر إلى نهج أكثر تكاملاً وعملية. ويمكن أن يراعي أي موجز قطري محسّن

هذه الانشغالات عن طريق الترويج لتطبيق إطار تحليل مستوفى من شأنه أن يساعد البلدان على تنفيذ الرصد والتقييم بشكل متكامل وعملي المنحى وتشاركي.

جيم - الحاجة إلى تحقيق الاتساق والترابط

٥٠ - يبدو أيضاً أن ثمة حاجة واضحة إلى تحقيق الترابط فيما بين مختلف القياسات والبرامج المستنبطة بشأن المعايير والمؤشرات (انظر المقررين ١/م-٧ و ١٩/م-٧). وينبغي على سبيل المثال تطوير جميع أدوات الرصد المنهجية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي تعكف لجنة العلم والتكنولوجيا على الترويج لها (بوسائل منها القيام بذلك في إطار فريق الخبراء والفريق العامل المخصص المعني بعملية تقديم التقارير والموجزات القطرية) ومؤشرات الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية ومؤشرات الإدارة المستدامة للأراضي و/أو مؤشرات تقدير حالة تدهور الأرض، وذلك على نحو تدعم فيه هذه الأدوات والمؤشرات وتكمل بعضها البعض.

٥١ - ومن الواضح أن من شأن توحى الاتساق في النهج المتبعة بصدد جميع البرامج على اختلافها أن يعود بالنفع على البلدان الأطراف إلى حد كبير. وفي حال توفير نظام مؤشرات ومعايير لائق، فإن من الممكن أيضاً استخدام موجز قطري محسّن كجزء من نظام الرصد والتخطيط على الصعيد الوطني، والعمل في نفس الوقت على تحسين جودة البيانات. غير أن هذا الموجز يكون أكثر فائدة إذا أصبح جزءاً من إحدى المبادرات الوطنية الشاملة فيما يخص برامج العمل الوطنية/التصحر/الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف أو الرصد البيئي. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً تشجيع البلدان العاكفة على إعداد كل من برامج العمل الوطنية في إطار اتفاقية مكافحة التصحر وبرامج العمل الوطنية للتكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على وضع نهج تآزرية في إطار معالجة مسألة شدة التأثير بظاهري تغير المناخ والتصحر.

سابعاً - السبيل المقترح للمضي قدماً

ألف - النطاق

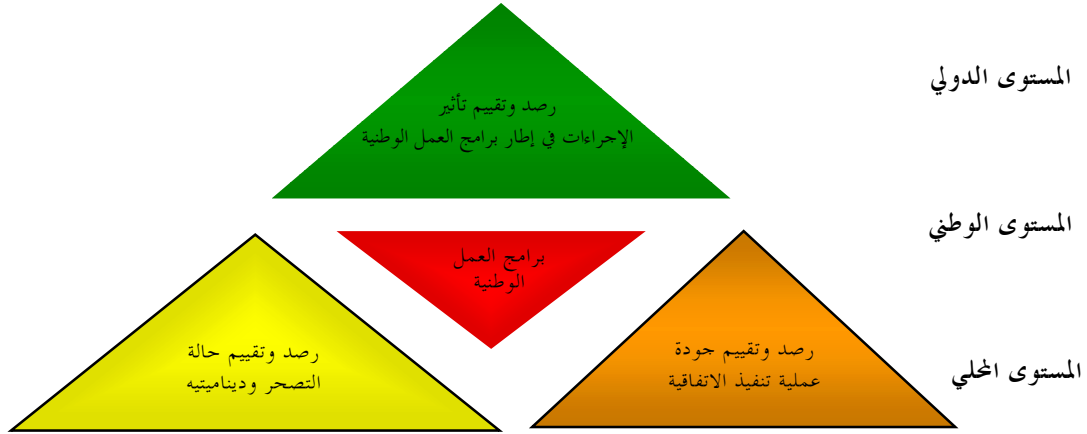
٥٢ - يتضح من الأعمال المضطلع بها سابقاً بشأن المعايير والمؤشرات في إطار لجنة العلم والتكنولوجيا أن من الضروري تحديد ماهية أنواع المؤشرات المقرر وضعها بوضوح. ويمكن من خلال الاطلاع على الشكل الوارد أدناه تمييز ثلاثة أنواع رئيسية من الرصد والتقييم، وهي كالتالي:

(أ) رصد وتقييم تنفيذ الاتفاقية بمؤشرات تُسمى مؤشرات التنفيذ التي تبين كيفية اعتماد التوصيات المتعلقة بالاتفاقية وتنفيذها على الصعيد الوطني بواسطة برامج العمل الوطنية. وهذا أمر يتصل بالتقييم أكثر منه بالرصد؛

(ب) رصد وتقييم تأثير تنفيذ برامج العمل الوطنية بمؤشرات تُسمى مؤشرات التأثير التي من المفروض أن تسمح بتقييم الكيفية التي يغير بها تنفيذ برامج العمل الوطنية الوضع على أرض الواقع؛

(ج) رصد وتقييم عمليات التصحر على المستوى الوطني.

الشكل - برامج العمل الوطنية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:
ما الذي ينبغي رصده وتقييمه؟



المصدر: مرصد الصحراء الكبرى والساحل - الوكالة الألمانية للتعاون التقني - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٥٣ - ومن الجدير بالذكر أن رصد وتقييم تأثير تنفيذ الاتفاقية يعني متابعة الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر التي تدل ضمناً على إجراء رصد وتقييم صحيحين لجميع العمليات المعنية. وعليه، فإن مؤشرات العمليات وتأثيرات تنفيذ برامج العمل الوطنية ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً جوهرياً.

٥٤ - ويمكن أن يساعد اتباع نهج تحليلي عملي المنحى لمعالجة مشكلة التصحر يستند إلى عملية التقييم المتكامل وإطار تحليل القوى المحركة والضغط والحالة والتأثير والاستجابة، في تحديد نظام فعال لرصد وتقييم تنفيذ برامج العمل الوطنية، وبالتالي، تحديد مؤشرات تأثير تنفيذ البرامج المذكورة والمتصلة بمؤشرات حالة التصحر الدينامية واتجاهاته. ومن شأن هذا النهج أن يقوم على إسهام فعال في تحسين عملية تقديم التقارير المتعلقة بالاتفاقية من خلال إعداد موجز قطري لائق ومكثف.

٥٥ - وقد لا تكمن المشكلة الرئيسية للمؤشرات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية على جميع الصعد في تحديد المؤشرات، ولكن في التوصل إلى اتفاق سياسي مشترك ووضع إطار منطقي مشترك لفهم أسباب التصحر وتبعاته لكي يكون بوسع المرء تحديد ماهية ما ينبغي رصده، وذلك من أجل تقييم جودة عملية تنفيذ الاتفاقية. ومن الضروري، عند الاقتضاء، تقديم المساعدة، إلى الفريق العامل المخصص في النهوض بأعماله بشأن هذه المسألة، لربط مؤشرات التأثير بمؤشرات التنفيذ، كي ما يتسنى الاستمرار في الاضطلاع بعملية تحسين متكررة بين الأنواع الثلاثة من الرصد والتقييم.

باء - المفهوم

٥٦ - لا بد أن يراعى أي تطوير إضافي بشأن الرصد والتقييم في إطار الاتفاقية السياق المذكور آنفاً، ويراعى على نحو أدق المقررات والتوصيات المعتمدة أثناء مؤتمرات الأطراف والدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ

الاتفاقية، والمعلومات القائمة، والمنهجيات المتوفرة (وخاصةً التقييم المتكامل وإطار القوى المحركة والضغوط والحالة والآثار والاستجابة)، وضرورة إجراء الرصد والتقييم على نحو يحقق أغراض البلد المعني، وضرورة توفير إمكانية مقارنة المعلومات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٥٧- وفي هذا السياق يعتبر مزية تطوير الموجزات القطرية أداة متينة لتوفير أول مجموعة من المعايير والمؤشرات المشتركة بشأن عمليات التصحر وتأثير تنفيذ برامج العمل الوطنية، بوصفها حافزاً للاضلاع بمزيد من الأعمال المتعلقة بهذه المسألة، أمراً ضرورياً، وخصوصاً على مستوى كل واحد من البلدان الأطراف. ويمكن اقتراح موجز قطري نموذجي مؤلف من الأجزاء الثلاثة التالية:

(أ) مجموعة صغيرة من المؤشرات الأساسية المستخدمة بشكل شائع والمتصلة بالبلدان الأطراف كافة؛
(ب) مؤشرات إقليمية تراعي أطر التقييم المتفق عليها إقليمياً والمساهمات المقدمة من شبكات البرامج المواضيعية؛

(ج) جزء مرن من نهج قطري معين يستند إلى إطار مُحدد وطنياً لرصد التصحر وتقييمه، باستخدام مبادئ عمل أساسية يُشترك في الاتفاق عليها ودمج الخبرات على الصعيد المحلي.

٥٨- ومع أن الموجز القطري يكفل إمكانية مقارنة النتائج على مر السنين في مجالات لها أهمية خاصة بالنسبة للاتفاقية (عالمياً وإقليمياً ووطنياً)، فإن من شأنه أن يبدي مرونة كافية لتمكين كل واحد من البلدان الأطراف من وضع نظام معايير ومؤشرات خاص به، مع مراعاة سياقه الوطني ودمج الخبرات على الصعيد المحلي.

٥٩- ويمكن تنفيذ الجزء الأول مباشرةً باختيار مؤشرات أساسية مُستخدمة بشكل شائع، كمؤشر القحولة، والغطاء النباتي، واستخدام الأراضي، ونمو السكان، وذلك بالاستفادة من قواعد البيانات التقليدية المتوفرة في معظم البلدان و/أو المتوفرة على المستوى العالمي، واستخدام نظم مراقبة الأرض. ومن شأن هذه المجموعة الصغيرة من المؤشرات أن تمكن كل بلد من إجراء أول استعراض عام بمعلومات موحدة ومتسقة وقابلة للمقارنة.

٦٠- ويتوقف تنفيذ الجزء الثاني على إشراك كل واحد من البلدان في بعض الاتفاقات المبرمة على الصعيد الإقليمي أو الصعيد دون الإقليمي بشأن معايير ومؤشرات الرصد والتقييم. ومن شأنه أن يركز إلى نتائج الأعمال المُصطلح بها في ميدان تحديد معايير ومؤشرات مشتركة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن، بشكل أكثر تحديداً، دمج شبكة البرامج المواضيعية ١ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشبكة البرامج المواضيعية ٤ في آسيا، ونتائج الأعمال المتعلقة بالمشايخ دون الإقليمية، دمجاً مباشراً في الموجزات القطرية لكي تستخدمها البلدان التي تؤيد هذه الأطر. ومن شأن ذلك أن يعزز شبكات البرامج المواضيعية.

٦١- ومن شأن مفهوم الجزء الثالث، المتفق مع توصيات مؤتمر الأطراف ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، أن يستند إلى نهج أكثر عملية ومنهجية بشأن ظاهرة التصحر بالاستفادة من عملية التقييم المتكامل المذكورة أعلاه. وتتمثل الفكرة من وراء ذلك في وضع إطار منطقي باستخدام قائمة بأسباب التصحر وتبعاته، وذلك بالاستفادة من إطار القوى المحركة والضغط والحالة والتأثير والاستجابة، الذي من شأنه أن يسمح بتحديد القيود التي تسهل معالجتها

والإجراءات المحتملة. ويرتكز تحديد المشكلة المتعلقة بإرساء هذه الأطر المنطقية إلى نهج تشاركي يعمل على إشراك جميع أصحاب المصلحة ويشمل دوافع اجتماعية - اقتصادية لا دوافع فيزيائية إحيائية مباشرة وغير مباشرة. ومن شأن هذه الأطر المنطقية أن تسهّل تحديد مؤشرات ملموسة باستخدام إطار القوى المحركة والضغط والحالة والآثار والاستجابة، وتحديد نموذج تقييم معين، ومن شأنها أيضاً أن تكون عملية المنحى. وتُعطي الأولوية للمناطق المتضررة.

٦٢ - وأعدت مبادئ توجيهية عديدة لتنفيذ هذه المنهجية ومن الممكن استعراضها (كأعمال مرصد الصحراء الكبرى والساحل والمعهد الأرجنتيني للبحوث المتعلقة بالمناطق القاحلة). ومن شأن هذه العملية أن تكون منخفضة التكلفة لأن معظم المعلومات متوفرة بالفعل، وكما أنه يُعاد توجيهها في الغالب بطريقة تتسم بطابع عملي أكثر وموجهة أكثر نحو تحقيق الأهداف. ومن شأنها أن تكون مفيدة لأنها تزود البلدان بأداة تمكنها من الامتثال لتوصيات الاتفاقية ومواصلة إعداد الخطط الاستراتيجية بالاستناد إلى تكوين فهم صحيح للعمليات المتعلقة بالإجراءات المتخذة وآثارها. ومن شأن المرونة التي تتسم بها الأداة أن تجعلها في نهاية المطاف قابلة للتكيف مع الأطر والمنهجيات القائمة.

٦٣ - ومن شأن هذه المنهجية العملية المنحى أن تفسح في مرحلة ثانية المجال بشكل أفضل أمام تحديد أهداف ملموسة. والفهم الصحيح للعملية مثلاً يفسح المجال لتحديد الدوافع الأساسية المتعلقة بشدة تعرض المناطق المتضررة من النواحي الاجتماعية - الاقتصادية والفيزيائية الأحيائية. لذلك، يمكن تحديد ترتيب متسلسل ملموس للأولويات بالتلازم ما يتعين اتخاذه من إجراءات.

٦٤ - ومن شأن الاستمرار في إعداد الموجزات القطرية أن يفسح المجال في نفس الوقت أمام تحديد مؤشرات تتعلق بتنفيذ الاتفاقية، إلى جانب الفريق العامل المخصص المعني بتقديم التقارير المقرر أن يُنظر فيها. وعملية تحديد تلك المؤشرات يمكن أن يساعد عليها إلى حد كبير الاستعراض السليم للمؤشرات المقترح في الوثيقة A/AC.241/INF.4.

٦٥ - ومن المهم على المستوى الإقليمي البدء في تحديد موجز إقليمي من شأنه أن يستفيد من البيانات المجمعة لإعداد الموجزات القطرية التي من شأنها أن تفسح المجال لتحسين فهم العمليات والقدرات الرئيسية لمواجهة التحدي المتعلق بمكافحة التصحر في كل مرفق. وقد تكون شبكات البرامج المواضيعية طرفاً رئيسياً من الأطراف صاحبة المصلحة على هذا المستوى عن طريق تعزيز تقاسم المعلومات والتكنولوجيات، وتجميع البيانات وصياغة التقارير، وتسهيل عمليات تبادل الموارد البشرية.

جيم - الغرض

٦٦ - قد يكون الغرض الأساسي من تحسين الموجز القطري، مثلما هو محدد في المقرر ٨/م أ-٧، حمل البلدان على إجراء تقييم مبني على فهم العمليات بشكل مبسط ومنطقي. وتكون الأغراض المحددة كالاتي:

(أ) إعداد موجز قطري نموذجي باتباع ثلاث خطوات، هي: تحديد مجموعة صغيرة من المؤشرات الأساسية المستخدمة بشكل شائع والمتصلة بجميع البلدان الأطراف؛ وتقديم مقترح بشأن اتباع نهج إقليمي يعزز دور شبكات البرامج المواضيعية؛ وتقديم مقترح بشأن إعداد مبادئ توجيهية لتحديد جزء مرّن يستند إلى إطار قطري معين ومُحدد وطنياً ويعمل على دمج الخبرات على الصعيد المحلي؛

دال - الإجراءات الاستراتيجية المتخذة حتى انعقاد الدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف

٦٨- يمكن إنشاء فريق عامل من أجل بلوغ الغرض المذكور أعلاه. ومن شأن الفريق أن يعمل على نحو وثيق مع الأطراف، مع مراعاة نتائج الفريق العامل المخصص المعني بتقديم التقارير والفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات، وبالتعاون مع مشروع تقدير حالة تدهور الأرض وشبكات البرامج المواضيعية ومرفق البيئة العالمية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. ومن شأن الأعمال المضطلع بها أن تكون موجهة نحو تحقيق نتائج من أجل تقديم موحز ملموس مبني على المعارف القائمة والمستعرضة والمجمعة بالفعل. ومن شأن الفريق العامل أن يتولى صياغة الموحز القطري الجديد. ويُطلب إلى مشروع تقدير حالة تدهور الأرض خدمة العملية وتقديم مجموعة دنيا من المؤشرات المشتركة، كما هو مبين في الجزء الأول من الموحز القطري.

٦٩- ويتعين إعداد دليل إرشادات ومجموعة أدوات لمساعدة البلدان الأطراف المتضررة في إعداد موحزاتها القطرية. وتتضمن الدليل مبادئ توجيهية منهجية بشأن إعداد الجزء الثالث، بما في ذلك عرض واضح للنهج المفاهيمي المتبع. وتُدرج في الموحزات القطرية تفاصيل الاتصال المتعلقة بالمؤسسات الأساسية المستعدة لمساعدة البلدان ومراكز التنسيق في هذه المؤسسات.

٧٠- ويُخضع المشروع للاختبار في البلدان الرائدة بالتعاون مع المشاريع المتبرعة. وتُجرى مشاورات مع البلدان من أجل ضمان التطابق مع برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية، وتقديم نتائج المرحلة الأولى في الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

٧١- وفي مرحلة ثانية، ينقح الموحز القطري مع مراعاة الدروس الرئيسية المستفادة من البلدان الرائدة ونتائج المشاورات. ومن الجدير بالذكر أن من الضروري التقدم بتوصيات فيما يتعلق بكيفية استنباط الأهداف من استخدام الموحز القطري وبالاحتياجات في مجال بناء القدرات الناشئة عن استخدام الموحز، وبإمكانية إعداد موحز قطري إقليمي، يتوازن مع شبكات البرامج المواضيعية. وينبغي بذل جهود ترمي إلى مواصلة وضع مؤشرات التنفيذ، مع مراعاة أعمال الفريق العامل المخصص والفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات. ومن شأن النواتج النهائية أن تُقدم بمعية الاستنتاجات والتوصيات أثناء الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف.

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٢- ولجنة العلم والتكنولوجيا، إذ تأخذ في اعتبارها توصيات مكتبها في هذا الشأن، قد ترغب في النظر في الكيفية التي يمكن بها إعداد مبادئ توجيهية بشأن استخدام المعايير والمؤشرات في التقارير الوطنية والموحزات القطرية، وأن تركز على تقديم هذه المبادئ التوجيهية لكي تنظر فيها في الدورة المقبلة، كطريقة للمضي قدماً في تناول هذه المسألة.

٧٣- وعلاوة على ذلك، فإن أعمال المتابعة التي تضطلع بها اللجنة بشأن المعايير والمؤشرات ينبغي أن تعكس المبادرات السابقة وتواصل السعي للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع إطار متكامل للتقييم يستخدم في دعم برامج العمل، بترافق مع توخي الوضوح في رصد ميزانية لذلك.

٧٤- وبالاستناد إلى أعمال فريق الخبراء والفريق العامل المخصص، قد ترغب اللجنة في إسداء النصح بشأن الاختصاصات المتعلقة بمواصلة إعداد الموجز القطري، بناءً على توصية مكتبها وفريق الخبراء.

٧٥- وقد ترغب اللجنة أيضاً في التوصية بتحقيق الترابط فيما بين النهج الإقليمية والعالمية لرصد التصحر، والتأكيد على ضرورة دمج الموجزات القطرية في مبادرة شاملة بشأن برامج العمل الوطنية/التصحر/الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ونظم رصد البيئة.
